

# اعمار قطاع غزة ، خطة تنفيذية وطنية وليست شرعنة للاحتلال

## تقديم :

ورقة أولية حول إعمار قطاع غزة ، حاولت مجتهداً اعداد وحصر تكاليف الإعمار الناجمة عن اثار التدمير الصهيوني للقطاع بعد 273 يوم على الحرب العدوانية، آملاً ان يتم التوصل عبر الحوار الهادئ بين كافة الاخوة المعنيين إلى مجموعة توصيات أو مقترحات حول سبل تحقيق "الخطة الوطنية للأعمار" انطلاقاً من حرصنا على ضرورة الإسراع بتطبيقها في إطار رؤية تنموية وطنية بعيداً عن شروط العدو الصهيوني والدول المانحة، بما يضمن معالجة آثار الحرب والعدوان الإجرامي الذي تعرض له قطاع غزة حتى اعداد هذه الدراسة لمدة 273 يوماً منذ السابع من اكتوبر 2023 ، حيث اعتمد خلالها العدو سياسة التدمير الممنهج، ليس لقدرات وإمكانات المقاومة فحسب، بل بشكل أساسي استهدف مقدرات وإمكانات شعبنا الفلسطيني في القطاع، من خلال ايقاع أكبر عدد من الشهداء ( 38000 ) شهيد وحوالي (88000) جريح حتى الآن أكثر من 40% منهم باتوا اصحاب اعاقات دائمة، وتدمير للمنازل وللبنية التحتية والمنشآت الصناعية والزراعية والخدماتية، بحيث يمكن القول بأن العدو الصهيوني تفوق على النازيه في هجماته من البر والبحر والجو التي لم تترك بشراً أو حجراً أو شجراً إلا وكانت هدفاً بالنسبة له.

في هذا الجانب أشير الى ان العدو الإسرائيلي يشن إلى جانب العدوان العسكري حرباً اقتصادية لا تقل خطراً عن العدوان العسكري، ما يعني ويفرض ضرورة استعادة الفلسطينيين لوحدتهم الوطنية التعددية لصياغة الرؤية والبرامج المطلوبة للخروج من المأزق الراهن، سواء بالنسبة لمجابهة المحتل الصهيوني من جهة، والعمل المشترك لوضع استراتيجية تستهدف إعمار قطاع غزة من جهة ثانية.

هذا يقودنا إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر فلسطيني لتشكيل هيئة وطنية للإشراف على عملية الإعمار تحت مظلة وإدارة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، بحيث

تتناول الهيئة الوطنية سبل إعادة الإعمار في قطاع غزة، وتوفير المبالغ المطلوبة لهذه العملية من الإخوة الدول العربية والأصدقاء في العالم دولاً ومؤسسات.

وفي هذا الجانب أود التأكيد على انني انطلقت في اعداد هذه الورقة من فرضيتي وقناعتي أن السلطة الوطنية الفلسطينية تحت مظلة منظمة التحرير ، ستقوم بإدارة قطاع غزة على النقيض كلياً مع طروحات نتنياهو رئيس وزراء العدو الذي يعلن "تصميمه" على استبعاد دور المنظمة والسلطة ،واشارته الى فصل قطاع غزة عن الضفة، وحديثه عن دور معين للقوات الدولية والعربية في إدارة قطاع غزة.

## تطورات الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني :

لمزيد من الوضوح ، أورد فيما يلي بعض التوضيحات الضرورية أو الملاحظات المختصرة حول الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني وتطوراته:

الناتج المحلي الفلسطيني لعام 2022 حسب معهد ماس 15.6 مليار دولار ، حيث بلغ دخل الفرد في الضفة وقطاع غزة 3086 دولار موزعة بمعدل 4458 دولار للفرد في الضفة مقابل 1256 دولار للفرد في قطاع غزة ، علماً بأن الناتج الإجمالي المحلي لقطاع غزة قبل العدوان الصهيوني كان يقدر بحوالي 30% من الناتج الإجمالي الفلسطيني، وقد بلغ عام 2022 (4.680 مليار دولار) ، اما بالنسبة لعام 2023 ، فقد انخفض الناتج المحلي حسب اعلان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في أواخر شهر مارس 2024 تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 29%، وانهيار المنظومة الاقتصادية لقطاع غزة، خلال الربع الرابع من عام 2023 مقارنة بالربع المقابل في عام 2022.

وأوضح الجهاز - في بيان صحفي - أن هذا التراجع يأتي في ظل الانكماش الحاد في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بنسبة 81%، نتيجة عدوان الاحتلال الإسرائيلي المستمر على فلسطين، وتراجع اقتصاد الضفة الغربية بنسبة 19%.

وسجلت جميع الأنشطة الاقتصادية تراجعاً حاداً في القيمة المضافة، إذ سجل نشاط التعدين، والصناعة التحويلية، والمياه، والكهرباء تراجعاً بنسبة 33% في فلسطين بواقع (27% للضفة الغربية، و 92% لقطاع غزة)، ونشاط الإنشاءات بنسبة 38% بواقع (27% للضفة الغربية، و 96% لقطاع غزة)، ونشاط الزراعة والحراثة وصيد الأسماك بنسبة 39% بواقع (13% للضفة الغربية، و 93% لقطاع غزة)، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية بنسبة 27% بواقع (18% للضفة الغربية، و 91% لقطاع غزة).

أما قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الرابع من عام 2023 فقد بلغت في الضفة الغربية 2,711 مليون دولار أمريكي، وفي قطاع غزة 129 مليون دولار. بنسبة تراجع وصلت الى 80%.

كما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة 544 دولاراً خلال الربع الرابع من عام 2023، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 31% مقارنة بالربع المناظر، إذ تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة 21% مقارنة بالربع المناظر، أما في قطاع غزة فقد انخفض بنسبة 82% مقارنة بالربع المناظر.

في هذا الجانب أظهرت بيانات رسمية، صدرت نهاية يونيو 2024، تراجع الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بنسبة 35%، وانهيار المنظومة الاقتصادية لقطاع غزة، في ظل الانكماش الحاد في الناتج المحلي الإجمالي بالقطاع خلال الربع الأول 2024 بنسبة 86% مقارنة مع الربع المناظر 2023، نتيجة الحرب المستمرة، ورافق ذلك تراجع في اقتصاد الضفة الغربية بنسبة 25%.

وقال الجهاز المركزي للإحصاء، في بيان صحفي، إن التقديرات الأولية تشير إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الربع الأول من عام 2024 بنسبة 35% بالمقارنة مع الربع المناظر، فقد سجلت جميع الأنشطة الاقتصادية تراجعاً حاداً بالقيمة المضافة.

فقد سجل نشاط التعدين، والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء تراجعاً بنسبة 63% في فلسطين بواقع (29% للضفة الغربية، 95% لقطاع غزة)، ونشاط الإنشاءات بنسبة 51% بواقع (42% للضفة الغربية، 99% لقطاع غزة)، ونشاط الزراعة والحراثة وصيد الأسماك بنسبة 33% بواقع (11% للضفة الغربية، 93% لقطاع غزة)، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية بنسبة 36% بواقع (27% للضفة الغربية، 96% لقطاع غزة).

وحسب نشرة منظمة العمل الدولية بتاريخ 7 حزيران 2024 التي أكدت على أنه منذ اندلاع الحرب في تشرين الأول/أكتوبر 2023، وصل معدل البطالة في قطاع غزة إلى نسبة مذهلة بلغت 79.1 بالمائة. وفي الضفة الغربية، بلغت نسبة البطالة 32 بالمائة.

وترفع هذه الأرقام متوسط معدل البطالة إلى 50.8 في المائة في منطقتي الأرض الفلسطينية المحتلة. ومع ذلك، فإن معدلات وأرقام البطالة لا تأخذ في الحسبان أولئك الذين تركوا القوى

العاملة لأن فرص العمل لم تعد متاحة لهم. وبالتالي فإن العدد الفعلي لأولئك الذين فقدوا وظائفهم أعلى مما تشير إليه أرقام البطالة.

بالإضافة إلى ذلك - كما تضيف نشرة منظمة العمل الدولية المشار إليها - انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة مذهلة بلغت 83.5 بالمائة في قطاع غزة وبنسبة 22.7 بالمائة في الضفة الغربية خلال الأشهر الثمانية الماضية، وبذلك يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأرض الفلسطينية المحتلة بأكملها قد تقلص بمعدل 32.8 بالمائة.

وتفيد النشرة أن الأزمة الاقتصادية الحادة في الأرض الفلسطينية المحتلة تؤثر بصورة خاصة على القطاع الخاص ، ففي قطاع غزة، أوقفت جميع منشآت القطاع الخاص إنتاجها تماما أو خفضت إنتاجها بشكل كبير، حيث فقد القطاع 85.8 بالمائة من قيمة إنتاجه أي ما يعادل 810 مليون دولار أمريكي خلال الأشهر الأربعة الأولى من الحرب. وفي الضفة الغربية، عانى القطاع الخاص من انخفاض في قيمة الإنتاج بنسبة 27 في المائة بما يعادل 1.5 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة.

ويترجم ذلك إلى خسائر في إنتاج القطاع الخاص تعادل 19 مليون دولار أمريكي يوميا في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الأشهر الأربعة الأولى من الحرب.

## خطة السلطة الوطنية الفلسطينية لإدارة قطاع غزة بعد

### الحرب العدوانية الصهيونية.

الخطة موزعة على ثلاث مراحل :

المرحلة الاولى ( مدتها عام): توفير الحماية والسكن والاستجابة الصحية والتعليم بالتعاون مع الدول والمنظمات الدولية والعربية وكذلك ادارة المعابر بالتعاون مع مصر وإسرائيل.

المرحلة الثانية: المساعدة الشاملة عبر الدعم الاقتصادي لسكان قطاع غزة والضفة.

المرحلة الثالثة: مساعدة المؤسسات والقطاعات الانتاجية في قطاع غزة للخروج من الازمة وازالة الانقاض وترميم البنية التحتية المدمرة داخل القطاع. ملاحظة:

تبدأ الخطة الفلسطينية بعد وقف اطلاق النار والانسحاب الكامل وتحرير اموال السلطة وعودة الاستقرار الى المنطقة

## آثار العدوان الصهيوني وتكاليف الإغاثة والإعمار:

في هذا السياق، أشير إلى أهمية الحديث عن أهم آثار العدوان الصهيوني على الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية، إلى جانب تناول تكاليف الإعمار وبنوده الرئيسية وفق ما يلي:  
أولاً: آثار العدوان على الأوضاع الاقتصادية:

- تجميد تحويل المستحقات (المقاصة) إلى السلطة وآثاره الضارة، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من الخنق الاقتصادي الإسرائيلي للسلطة.  
- العجز في موازنة السلطة قد يصل إلى 1.2 مليار دولار.  
- التدمير الكلي والجزئي لحوالي 40 ألف منشأة صناعية في قطاع غزة (حسب الإحصاء المركزي للسلطة).

- تدمير ما يزيد عن 90% من اقتصاد غزة بصورة كلية تقريباً (علماً بأن الناتج الإجمالي الفلسطيني للعام 2022 للضفة والقطاع بلغ = 15.635 مليار دولار، في حين أن الناتج المحلي لقطاع غزة بلغ 4,690 مليار دولار عام 2022).

- تضرر البنية التحتية (توصيلات المياه والمجاري والكهرباء) بنسبة تزيد عن 70% إلى جانب تدمير 92% من الطرق الرئيسية (حوالي 2 مليون متر مربع من شوارع القطاع).  
- تضرر قطاع الإسكان بنسبة 70%

- بسبب العدوان الإسرائيلي بلغت خسائر الدخل اليومية -حسب د. نصر عبد الكريم- حوالي 22 مليون دولار خسائر الدخل اليومية.

- تزايد نسبة البطالة في قطاع غزة عن 85%، وارتفاع معدل الفقر والفقر المدقع إلى حوالي 90% في قطاع غزة.

**ثانياً: تكاليف الإعمار وبنوده (لمزيد من التفاصيل الفرعية انظر الجدول صفحة 9/8):**

70% من المنشآت والبيوت وعددها 385 ألف منشأة (من أصل حوالي 550 ألف وحدة سكنية)، وبالتالي، فإن التكاليف كما يلي:

1. 385 ألف وحدة سكنية × 150 متر مربع × \$250 = 14.5 مليار \$ (بما في ذلك إزالة الأنقاض)
2. 189 مقر حكومي مدمر = 150 مليون \$
3. 56 ألف منشأة صناعية × 0.5 مليون \$ = 28 مليار \$
4. 22 مليون خسائر الدخل اليومية -حسب د. نصر عبد الكريم- × 273 يوم = 6.006 مليار \$.

5. 2 مليون متر مربع من شوارع القطاع مدمرة  $\times 100$  \$ للمتر المربع = 200 مليون \$.
  6. إعادة بناء 30 مستشفى إلى جانب المساجد والكنائس المدمرة = 50 مليون \$.
  7. مدارس وجامعات: 103 تدمير كلي، 313 تدمير جزئي = 500 مليون دولار.
  8. الشهداء والجرحى والأسرى والبطالة: الشهداء والجرحى تحت بند الحماية الاجتماعية = 1.2 مليار دولار.
  9. إعادة البنية التحتية للمياه والكهرباء والمجاري = 1 مليار دولار.
  10. الأضرار الزراعية = 500 مليون دولار.
- المجموع الإجمالي = 51.850 مليار دولار.

هذا وقد قمنا بإضافة المبالغ أعلاه الى الجدول الإجمالي التالي حيث اصبح المبلغ الإجمالي المطلوب لتغطية تكاليف الاعمار 68.38 مليار دولار.

ان ادراكنا للحاجة الملحة لتمويل عملية الإعمار ، مرتبطة بصورة مباشرة بإدراكنا للآثار التدميرية الناجمة عن العدوان النازي الصهيوني المتصل منذ تسعة شهور ، وأثره على الاقتصاد الفلسطيني بكل قطاعاته (الصناعة والزراعة والإنشاءات والخدمات) وتأثيره المباشر على أوضاع البطالة والفقر والقوى العاملة خاصة في قطاع غزة التي يبلغ مجموعها حوالي 450 ألف شخص منهم حوالي 50% عاطلين عن العمل بسبب الحصار الإسرائيلي والانقسام الممتد منذ يونيو 2007 حتى اللحظة، حيث ارتفعت نسبة البطالة بعد تسعة اشهر من الدوان الصهيوني الى ما يزيد عن 80% ، علاوة على عملية التدمير والابادة التي طاولت ما يزيد عن 70% من الأبنية والمنشآت الخاصة والحكومية في القطاع ، وادت الى تشريد ونزوح حوالي مليون ونصف من أبناء شعبنا في القطاع الى مخيمات النزوح والمدارس .

في ضوء ما تقدم، فإنني اعتقد ان قطاع غزة بحاجة ماسة إلى حوالي 70 مليار دولار للإغاثة الطارئة قبل الاعمار ، ولعملية الاعمار، وهو مبلغ ضخم ليس من السهل الحصول عليه من الدول المانحة بالسرعة المطلوبة في ظل العلاقات الدولية الراهنة المنسجمة سياسيا وعمليا بالرؤى والمواقف الامريكية/ الإسرائيلية، الا ان هذا المبلغ - على ضخامته - لا يزيد عن نسبة 6% من اجمالي الناتج المحلي لدول النفط العربية في الخليج والسعودية الذي يصل الى حوالي 1100 مليار دولار سنوياً..

## -مرحلة الإغاثة للنازحين قبل البدء بالاعمار :

في هذا السياق ، لا بد لي من التأكيد على الاخوة في م.ت.ف والسلطة بضرورة الاهتمام الشديد بالاعداد منذ اللحظة لتنفيذ خطة إغاثة أبناء شعبنا في قطاع غزة عموما ، وخاصة النازحين في خيم النزوح والمدارس والبيوت المستأجرة وعددهم التقريبي يصل الى ما لا يقل عن 1.5 مليون نازح، يحتاجون فور وقف الحرب - بأقصى سرعة - الى ما لا يقل عن ثلاثمائة الف كرافان وخيم مزودة بالخدمات لتأمين الحد الأدنى من الحياة الكريمة لابناء شعبنا ( بمعدل كرافان لكل عائلة من خمسة افراد )، علما بان كلفة الكرافان 9 متر طول و3متر عرض ( بمساحة 27 متر مربع) حوالي 2000 دولار ، وبالتالي فان اجمالي قيمة الكرافانات ستمائة مليون دولار يضاف اليها قيمة تكاليف تمديدات الكهرباء والمياه غير ذلك ، بحيث يمكن ارتفاع التكاليف المطلوبة للإغاثة قبل الاعمار حوالي مليار دولار.

## - تكاليف الاعمار :

أقدم فيما يلي اجمالي تكاليف الإعمار الناجمة عن اثار التدمير الصهيوني لقطاع غزة بعد 273 يوم على الحرب العدوانية حتى 2024/7/5 تاريخ اعداد هذه الدراسة، وذلك حسب توزيع القطاعات الرئيسية الثلاث (القطاع الاقتصادي و الاجتماعي و الحوكمة) و القطاعات الفرعية المذكورة في الجدول أدناه ، مع الأخذ بعين الاعتبار احتمال تواصل العدوان الصهيوني، ما يعني مزيد من التدمير والابادة ومزيذا من الشهداء والجرحى، وما يعنيه ذلك التواصل من زيادة التكاليف المقدره في الجدول ادناه.

ملاحظة :

( تم إعداد هذا الجدول وتقديرالمبالغ المطلوبة للاعمار بحيث تكون مطابقة تماما للنتائج الكارثية للحرب الصهيونية الراهنة بكل تفاصيلها ، وذلك بالاستعانة بالبنود أو العناوين المجردة حسب توزيع القطاعات الرئيسية والقطاعات الفرعية كما ورد في "الخطة الوطنية للإنعاش - وزارة الاقتصاد الوطني" الصادرة في تشرين أول 2014 ).

القطاع	القطاع الفرعي	الإجمالي (مليون دولار)
الاجتماعي	الحماية الاجتماعية: الشهداء و الجرحى و الأسرى و البطالة	1517
	الصحة والدعم النفسي الإجتماعي	218
	التربية والتعليم العالي، مدارس و جامعات عدد 103 تدمير كلي و حوالي 313 تدمير جزئي	621
	المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية	45
	<b>المجموع الفرعي</b>	<b>2401</b>
	إزالة الأنقاض ومخلفات الحرب القابلة للإنفجار و بناء 385 ألف وحدة سكنية	16716
	المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية و الطاقة	421
	المباني الحكومية و المستشفيات والمساجد والكنائس المدمرة المباني الحكومية 189 مقر حكومي و 30 مستشفى	349
	معتبر رفح	55
	الطرق-2مليون متر مربع من شوارع القطاع مدمرة بكلفة \$100 للمتر المربع	270
	البيئة	10
	<b>المجموع الفرعي</b>	<b>17821</b>
	الاقتصادي	الزراعة:الأضرار الزراعية
الصناعة والتصنيع:56ألف منشأة صناعية بكلفة 500 مليون لكل مصنع		28359
التجارة والخدمات:22مليون دولار خسائر الدخل اليومية حسب د.نصر عبد الكريم لمدة 273 يوم		6919
التشغيل		69
تشجيع الاستثمار		150
<b>المجموع الفرعي</b>		<b>36448</b>



113	القدرة التشغيلية لمؤسسات الحكم المركزي	الحكومة
300	القدرة التشغيلية لمؤسسات الحكم المحلي	
10	سيادة القانون وحقوق الإنسان	
57093	مجموع تكاليف الإعمار	
12000	المبلغ المقترح لدعم موازنة السلطة الفلسطينية للعامي 2024 و 2025 بمعدل 6 مليار دولار لكل عام	
69093	المجموع العام	

## تحديات إعادة الاعمار: الرؤية والتمويل :

على أي حال، انني ادرك أن أموال الدول المانحة ليست أموالاً خيرية أو إنسانية، فهي أموال مشروطة بتدقيق شعبنا ثمناً سياسياً مقابلها في محاولة من هذه الدول -بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية- الوصول إلى تسوية مذلة تحت عناوين:التهدئة الدائمة ووقف أعمال العنف ومواصلة عملية التسوية السياسية للصراع وفق الشروط الإسرائيلية / الأمريكية، مقابل أموال الاعمار، بحيث يمكن وصف عملية الاعمار بأنها عملية ابتزاز، تسعى واهمة لشرعة الاحتلال الصهيوني وفرض استسلام شعبنا الفلسطيني لشروطها المذلة.

علاوة على ما تقدم، وحسب التجارب السابقة، فإن معظم المؤسسات الدولية في قطاع غزة، قد ترتب أوضاعها لتنفيذ برامج ومشاريع الاغاثة والانعاش لمدة محددة ( عام أو نصف عام )بعيداً عن مشاريع الاعمار للبيوت المدمرة وغير ذلك من المشاريع الصناعية والزراعية والصحية والتعليمية ..الخ الواردة في الخطة الوطنية للاعمار.

ما يعني بوضوح أن شروط عملية إعادة الاعمار هي تكريس وتشريع للحصار والاحتلال، الأمر الذي يستدعي مراجعة كل ما جرى برؤية نقدية وطنية، الأمر الذي يستدعي من كافة القوى والشخصيات الوطنية والاجتماعية والمنظمات الغير حكومية والقطاع الخاص، المبادرة إلى الدعوة من أجل تشكيل هيئة وطنية ، بمشاركة فعالة من أصحاب المصانع والمزارع والمشاريع المتنوعة والبيوت المدمرة، لمتابعة ومراقبة تنفيذ عملية الاعمار.

ففي ظل الوضع الراهن، من المتوقع قيام العدو الاسرائيلي بالتخطيط لضمان توريد أكثر من 70% من مستلزمات عملية الاعمار من داخل المصانع في "إسرائيل" والمستوطنات، في حال

استمرار غياب أي خطة وطنية فلسطينية تطالب بتوريد مواد البناء من الدول العربية والدول الصديقة .

وفي هذا السياق، لابد لي من أن أشير -بكل ألم- إلى تقصير رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات بالنسبة لدعم خطة الإعمار وتخفيف الثمن السياسي، والسبب في ذلك يعود إلى أن مصالح هذه الشريحة أو معظمها من رجال الأعمال الذين يتذرعون شكلياً بالهوية الوطنية أو بهوية الإسلام السياسي، حالت دون تقديم أي مبادرة منهم لدعم عملية الإعمار في قطاع غزة، ما يؤكد على أن مصالحهم الأنانية الانتهازية أهم من شكل مظهرهم الوطني أو الديني، وهي مصالح مرتبطة برأس المال المالي المعولم رغم أن ثروتهم حسب العديد من التقديرات تتجاوز الـ 80 مليار دولار!!، وهو مبلغ أكبر من ثروة رجل الأعمال اليهودي الانجليزي "روتشيلد" الذي قام بتقديم أكثر من نصف أمواله لدعم الحركة الصهيونية بداية القرن الماضي، لكن يبدو ان معاناة شعبنا ونضاله من أجل الحرية والاستقلال لم يحرك عواطف أو مشاعر رجال الأعمال الفلسطينيين قيد أنمله حتى اللحظة!؟

علاوة على كل ما تقدم، وعلى الرغم من كل هذه الوقائع المريرة، إلا أن أحداً لا يعرف متى وكيف ستتم عملية التمويل؟ والسؤال الأهم هل ستستمر حالة الانقسام أم أن المصلحة الوطنية تفرض على فتح وحماس انهاء هذه الحالة بالاحتكام إلى وثائق المصالحة الوطنية والقانون الأساسي ، واستعادة وحدتنا الوطنية التعددية تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية في نظام سياسي وطني ديمقراطي يلتزم بصورة واضحة بوحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 ، ليقطع الطريق على كل من تسول له نفسه ( فرداً أو جماعة) بالدعوة الى فصل قطاع غزة عن بقية الأراضي الفلسطينية ، باعتبارها دعوة مشبوهة معادية لوحدة شعبنا من ناحية ومعادية لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا ، وبدون تكريس هذا الموقف الوطني التوحيدي بقيادة م.ت.ف ، فأن مظاهر الهبوط السياسي والتفكك الاقتصادي والاجتماعي، وتزايد تراكمات البطالة والفقر المدقع والتشرد وارتفاع نسبة الجريمة الاجتماعية بما قد يجعل من قطاع غزة مرتعاً خصباً لكل أشكال ومظاهر التطرف والفوضى المتوحشة التي تفتح الأبواب واسعة أمام تصفية قضيتنا ووحدة شعبنا.

إن الإشراف الوطني على عملية الإعمار ومراقبتها من خلال هيئة وطنية لمتابعة خطة الإعمار يكون مقرها الرئيسي في رام الله وغزة، مسألة ضرورية بمشاركة المتضررين من القطاع الخاص وأصحاب البيوت والمشاريع المدمرة وأبناء الشهداء والجرحى، بما يضمن تنفيذ عملية الإعمار بصورة صحيحة.